توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة

د. نوال عبد الجبار سلطان

مستخلص البحث:

يتناول البحث واقع المعارضة السياسية السورية المعاصرة ، دورها في الخارطة السياسية السورية إبتداءاً من أواسط السبعينات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا . وهو يسلط الضوء على أسلوبها في العمل وتطوره وابرز جوانب أفكارها في سبيل تحقيق الديمقراطية ، في فترتين الأولى أثناء فترة حكم حافظ الأسد التي وجدت نفسها ملزمة لإجراء تغييرات سياسية من اجل الاحتفاظ بالسلطة. أما الفترة الثانية فبعد استلام بشار الأسد للسلطة وما نتج عنه من نشاط ملحوظ للمعارضة الوطنية السورية ووضوح صورة اتجاهاتها وأفكارها وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر وإرهاصات الدعوة إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية وسياسية وبروز ما سمي بمصطلح (الشرق الأوسط الكبير) الذي بات هاجس لدى معظم الأنظمة العربية.

توجهات المعارضة السياسية

المقدمة

ما إن انتهت زوبعة أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، حتى بات (الشرق الأوسط) ودولهِ تحت طائلة العقاب والحساب للولايات المتحدة الأمريكية. وصنفت بعض الدول على أنها دول داعمة للإرهاب ومصّدرة له. وجاءت سورية كإحدى هذه الدول لتصبح تحت مجهر المراقبة خاصة لما باتت عليه سورية، حيث أصبحت كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية باباً مفتوحاً لدخول (المتمردين) إلى العراق، وتدخلها العسكري في لبنان. وسرعان ما انهالت عليها التهم بمقتل رفيق الحريري رئيس الوزراء السابق للبنان، والتي كانت (القشة التي قصمت ظهر البعير) لتدخل سورية في مارثون المطالبة والتطبيق لما تراه الشرعية الدولية. ولتدرء سورية التهم عن نفسها باتت تأخذ بأسباب ما كان يطرح على الساحة السياسية الدولية من مبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي. واستقطاب المعارضة واحتوائها. وهذا البحث يسلط الضوء على المعارضة السورية ، ومدى جديتها ، وأسلوبها ، وتطورها ، وأفكارها في سبيل تحقيق الديمقراطية في سورية .

ويقع البحث في مبحثين أساسيين **الأول** : يبحث في دور المعارضة السورية في فترة حكم حافظ أسد . أما المبحث **الثاني**: فيقع في قسمين، الأول المعارضة السورية بعد استلام بشار الأسد للسلطة ، والثانية دور المعارضة واتجاهات أفكارها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

* **مدرسة / مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل.**

التمهيد :

في البدء لابد من تسليط الضوء على خلفية المعارضة السورية، والتي يعتبر تاريخها القريب عام ١٩٧٦. ذلك أن سورية عاشت فترة استقرار

سنة امتدت منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ وإلى الوقت الحاضر، إلى عدم تقويض الانضباط العسكري والحزبي آنذاك، والشكل الذي كانت عليه الأوضاع فيما سبق بسبب الانقسام الطائفي والإقليمي والعشائري، إلى جانب انه لم يبق سوى جماعة واحدة من الضباط العلويين (وهي جماعة حافظ الأسد) الذي تقلد زمام السلطة واستطاع أن يفرض إرادته على الآخرين.

في عام ١٩٧٦ تم تقويض مركز حافظ الأسد بصورة خطيرة لأول مرة منذ قيام حركته التصحيحية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠. والسبب الرئيسي يرجع إلى إصداره الأوامر للجيش السوري بالتدخل في الحرب الأهلية اللبنانية، والتي اندلعت في نيسان / ابريل ١٩٧٥[١].

وأعقب التدخل العسكري السوري في لبنان تصاعدت أصوات المعارضة قوية ضد تدخل حافظ الأسد في لبنان وجرت محاولات فاشلة لإسقاط (النظام القائم) وظهرت على أثرها سلسلة من الاعتقالات داخل القوات المسلحة وداخل الجهاز المدني الحزبي[٢]. وشهدت سورية أيضاً سلسلة من الاغتيالات السياسية لقادة حزب البعث[٣]. غير انه لم يكن واضحاً حينذاك ما إذا كانت تلك الأحداث وليدة معارضة سياسية داخلية أم أنها نتيجة منافسة بين نظامي البعث الحاكمين في كل من بغداد وسوريا، وما إذا كان المقصود بذلك زعزعة النظام السياسي في سورية[٤]. أما مصادر المعارضة فقد عزت الجهود المبذولة للاطاحة بالنظام السياسي في سورية لدوافع سياسته[٥].

ولمعالجة الأوضاع السياسية وتحسين مركز السلطة أقدمت الحكومة في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٧٧ على تكوين نخبة للتحقيق في الكسب غير المشروع "جرائم الرشوة وبسط النفوذ، والاختلاس واستغلال المناصب والمكاسب غير المشروعة"[٦]. وكان الهدف من هذه الخطوة تبديد السخط

عليها بالفشل ذلك أن بعض الضباط العسكريين من المناصب العليا. ومن المقربين للرئيس حافظ الأسد. قد وجدوا مذنبين بالتورط في ممارسات الفساد وتصفية هؤلاء الضباط من الجيش أو اتخاذ إجراءات تأديبية صارمة ضدهم كان من الممكن أن يقوض مركز قوة (جماعة الأسد) بشكل مباشر وبالتالي النظام ككل. لذلك كان من المحبذ عدم التعرض بالإساءة لمركز ابرز الضباط ، ونتيجة لهذا ، فقد تمت المخاطرة بمصداقية النظام في تدبير الحملة ضد الفساد ، وتعرضت هيبتهُ للضرر مرة أخرى .

ويمكن القول أن الفشل الذي منيت به الحملة ضد الفساد يعتبر مثالاً للمازق الذي وجد النظام البعثي السوري نفسه فيه مراراً وتكراراً منذ استلامه السلطة ١٩٦٣ وحتى وقت قريب، ويرجع ذلك إلى بنية نخبة القوى السياسية- أي الحزب السياسي- رغم إتباعه إيديولوجية معينة لإبعاد الولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة إلى حد ما للرجوع لتلك الولاءات التقليدية عندما تقلدت زمام السلطة حتى لا تفقد القوة المطلوبة لتحقيق إيديولوجيتها. وأصبحت المشكلة تدور في حلقة مفرغة فمن ناحية نجد أن السلطة كانت ضرورية لتنفيذ التغييرات الاجتماعية الجذرية اللازمة وما تستتبعه من قمع

للولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية، ومن ناحية أخرى نجد الاحتفاظ بالسلطة كان يستتبعهُ الاعتماد على تلك الولاءات وبالتالي إعاقة قمعها.

المعارضة والصراع مع السلطة خلال مرحلة حافظ الأسد:

واجه النظام السياسي في سورية قطاعات واسعة من المعارضة الغير واضحة المعالم، وكان على رأسها الأوساط الإسلامية التي ضعفت سياسياً

واقتصادياً في أعقاب تبادل السفراء غير أن العام (٦٣ ١٩٧٩) كان الأكثر توتراً في أول ثورة للمعارضة الإسلامية في سورية[٧] حيث جرت العديد من المصادمات والاغتيالات اتهم ((الأخوان المسلمون))* بالتورط فيها. وقد أصدر وزير الداخلية في بياناً رسمياً صدر في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩، اتهم فيه الإخوان المسلمين بالتورط في الاغتيالات، كما أوحى بوجود علاقة مباشرة بين الاغتيالات والمعارضة الخارجية لرفض سورية فكرة اتفاقية جزئية مع إسرائيل[٨].

وشهدت سورية حملة بطول البلاد وعرضها لاستئصال تنظيم الإخوان المسلمين، بدأت بإعدام (١٥) عضواً بالتنظيم ممن كانوا بالسجون وشهدت أوائل الثمانينات حملة مماثلة*[٩] غير أن التدابير القمعية التي اتخذها النظام السوري ضد الأخوان المسلمين لم تمنع من استمرارهم في المعارضة والتي ظلت كالنار الخامدة تحت الرماد[١٠]. استطاع حافظ الأسد بجهود خاصة أن يؤسس شبكة من مؤسسات السلطة (مجلس الشعب – الحكومة– مؤسسات الرئاسة– وإطاراً شاملاً ضم الأحزاب التي سمح بنشاطها وفق القانون ضمن الجبهة الوطنية التقدمية) إضافة إلى سلسة من المنظمات الشعبية والاتحادات التي خصصت لمنح الشرعية للأسد

ولضمان تأييد قطاعات مختلفة للنظام بالإضافة إلى منح الإحساس بالاستقرار للدولة التي كان عدم الاستقرار جزءاً منها.

مكنت عناصر القوة هذه، من أن تتمتع سورية باستقرار وموقع بارز في المنطقة. ولكن منذ أواسط الثمانينات، وبشكل أكثر وضوحاً خلال سني التسعينات، فقد بدأ النظام السوري يفقد بريقه وان مصادر قوته باتت واهية فـ ((الرئيس المحتجب)) والذي واصل حتى العقد الأخير من عمره الاحتفاظ باحترام مواطنيه وباحترام أصدقائه وأعدائه في الداخل والخارج، إلا انه عملياً

لم يعد يتناول أية مهمة على الإطلاق وتحول السنة (٣٠) العدد (١) ٢٠١٥ كانون إلى عبء ثقيل على أكتاف سورية، ومثله أيضاً النخبة الحاكمة، فقد امتنع الأسد عن ضخ دماء في عروقها وبقيت غالبيتها بدون تغيير منذ أواسط الثمانينات، وكانت هذه القيادات (النخبة) في غالبيتها تتكون من أشخاص في العقد السابع من عمرهم، ويعاني بعضهم من مشاكل صحية، بالإضافة إلى أن غالبيتهم من ذوي الميول شرق . أوربية، وقد تشكلت نظرتهم إلى العالم في الخمسينات والستينات وقد وجدوا صعوبة في القدرة على استيعاب ما يحدث في العالم ومظاهر العولمة ، التي لم يمكن لها أن تقفز فوق سورية[١١].

إن التطور الأخطر من كل التطورات الأخرى يكمن في حقيقة أن النظام السوري لم يعد يمثل في مواقفه وسياسته المجتمع السوري، ولم يعد المجتمع بدوره يجد فيه المعبر عنه. وجدير بالذكر أن المجتمع السوري مر خلال السبعينات والثمانينات بتغييرات كبيرة، وفي مقدمتها الزيادة الدراماتيكية في عدد السكان نتيجة التكاثر الطبيعي الذي كانت نسبته في الأعلى في العالم فقد كان عدد سكان سورية ١٩٧٠ حوالي ستة ملايين نسمة، ولكنه وصل عام ٢٠٠٣ حوالي العشرين مليون نسمة[١٢].

وقد أدى الازدياد السكاني إلى زيادة عملية الهجرة من الريف إلى المدينة. غير أن غالبية المهاجرين اصطدموا بصعوبات كبيرة في عملية الاندماج، سواء في أماكن سكناهم أو في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. وقد أثارت هذه الحقيقة ولازالت تثير إحساساً متزايداً في الانقطاع والغربة بين المواطنيين والدولة، وكانت إحدى نتائج ذلك زيادة التعاطف الإسلامي في أوساط مواطني الأحياء الفقيرة حول المدن. وأدى الجمع بين زيادة الضائقة الاقتصادية ويقظة المشاعر الإسلامية إلى انفجار

عملية الاجتماعي ذات الطابع الديني الواضح والتي أدت بتقويض الاستقرار الاجتماعي والسياسي[١٣].

في بداية عام ١٩٩٠ ظهرت على جدران المنازل في دمشق شعارات تقول ((أسد شيسكو وكل تشاوتشيسكو بيجي يوم)) في إشارة إلى المصير القاسي الذي لقيه حاكم رومانيا نيكولاي تشاوتشيسكو الذي نحيّ عن السلطة وأعدم في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩[١٤] . كما هددت مسيرة العولمة النظام السياسي في سورية بعد أن بدأت بتدمير أسوار الانغلاق التي كانت موجودة فبدأت سلسلة التغييرات وان كانت محدودة بالظهور ، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية[١٥].

وأقدم النظام على الصعيد السياسي بسلسلة من الخطوات جاءت لإعطاء الجمهور الإحساس بمزيد من الانفتاح. ومن بين تلك الخطوات نذكر الجهود التي بذلت لإكساب صبغة ديمقراطية وشعبية للاستفتاءات الشعبية على ترشيح الرئيس حافظ الأسد لولاية أخرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وشباط/ فبراير ١٩٩٩. كما عمل على توسيع الصلاحيات والمجالات التي يمكن لمجلس الشعب معالجتها حتى انه سمح لمرشحين

مستقلين غير أعضاء في حزب البعث أو في الأحزاب تدور في فلكهِ بدخول انتخابات المجلس . وكانت الخطوة البارزة الأخرى والتي تمثلت في إطلاق سراح الآلاف من السجناء السياسيين على امتداد النصف الأول من عقد التسعينات، وفي نهاية الأمر ، الاستعداد لتعميق الحوار مع زعماء الحركة الإسلامية[١٦].

أما على الصعيد الاقتصادي ، تبنت الحكومة سياسة تمتاز بالمزيد من الانفتاح والاستعداد لتحرير الاقتصاد السوري لو بشكل جزئي . وقد أُتخذت هذه السياسة من اجل تشجيع وتوسيع النشاط الاقتصادي في الدولة ولخلق

تامين الاستقرار لسورية وازدهارها اقتصادياً في المستقبل[١٧].

وبموازاة عملية تحرير الاقتصاد السوري- وان كان بشكل محدود- وجه النظام السوري موارد اكبر لرفع مستوى حياة المواطن ووظفت منذ بداية التسعينات مبالغ ضخمة لتطوير البنية التحتية وشبكة الخدمات للمواطنين في العديد من المجالات مثل لكهرباء والماء والإعلام والمواصلات والتعليم والصحة ، غير أن التقدم الذي تحقق لم يستطع مجاراة الطلب، فقد استمرت المشاكل على صعيد البنى التحتية في إثارة اهتمام النظام السوري من جهة ، وبالمقابل شكلت بؤرة للنقد الجماهيري اللاذع .

إن مسيرة التغيير المحدود التي ادخلها النظام لم تشكل نبؤة للإصلاح أو لإدخال ((برنامج اولويات سوري جديد)) بل أن الأمر هو خلاف ذلك . إذ يخيل أن ذلك كان عملياً عملاً تكتيكياً من أساسه ، والذي جاء

بالذات من اجل المحافظة على الوضع القائم . وعلى سبيل المثال يمكن القول أن النظام في سورية يقف منذ نهاية سنوات الثمانينات أمام ((نافذة فرص)) حسب وصف وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر وان كل ما فعله هو العمل على إغلاق هذه النافذة أو بالحد الأدنى منع تسلل رياح التغيير عبرها .

بشار الأسد وإرث استلام السلطة:

في يوم السبت العاشر من حزيران / يونيو ٢٠٠٠ وفي تمام الساعة السادسة مساءً أعلن مروان شيخو وفاة الأمين العام لحزب البعث ورئيس الجمهورية السورية القائد العام للجيش حافظ الأسد. وفي الحادي عشر من

قائداً للجيش وللقوات لمسلحة، ورفع في ثانيهما بشار الأسد إلى درجة فريق، وهي أعلى درجة في الجيش والتي كان يحملها والدهُ. وفي المساء ذاته اجتمعت قيادة الجيش بقيادة وزير الدفاع مصطفى طلاس ورئيس الأركان علي أصلان وأعربت عن ولائها لبشار[١٨].

وبعد أسبوع من انتخاب بشار الأسد أمينا عاماً للحزب، انتخبت القيادة القومية بشار مرشحاً للرئاسة. ذلك إن القانون السوري ينص على إن القيادة تنتخب مرشحا للرئاسة والذي يحضى بموافقة مجلس الشعب وبعد ذلك مصادقة الجمهور[١٩]. وفي السادس والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ عقد مجلس الشعب اجتماعا له صادق فيه على ترشيح بشار الأسد للرئاسة.وجرى الاستفتاء الشعبي في العاشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٠، ووفق المعطيات الرسمية فقد شارك فيه٨,٩٣١,٦ مصوتا من اصل ٩,٤٤٢,٠٤٥ من أصحاب حق التصويت.وفاز بشار بتأييد ٨,٧١٨,٦٨٩ من أصوات المقترعين، الذين يشكلون ٩٧,٢٩% وقد صوت ضده ٢٢,٤٣٩ شخصاً الذين هم ٠,٢٥١% من مجموع المصوتين وكذلك اعتبرت ٢١٩/٣١٩ بطاقة لاغية[٢٠].

أدى بشار الأسد اليمين أمام مجلس الشعب في السابع عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٠. وشرح في خطابه أسس سياسته والتي اختصرت من قبله ((التغيير في ظل الاستمرار والاستقرار)) كما أكد على ضرورة تقديم أفكار جديدة في كل المجالات، إلى جانب ذلك ترميم وتطوير الأفكار الجديدة التي لا تتناسب والواقع القائم ، وحتى التخلي عن أفكاره قديمة. ولم يعد بالامكان جني أي فائدة منها ، وأضاف انه ((يجب تعزيز أجهزة الرقابة

والإحساس بالمسؤولية واحترام القانون وكذلك التخلص من الكهنوت والفساد)) ويجب ((أن تسود الشفافية الثقافية والقيم كظاهرة في الحياة السياسية والدولة)) وحذر بشار من المطالبة بتغييرات جوهرية في الواقع السوري: ((إن الديمقراطيات الغربية هي حدث استثنائي في تاريخ طويل والذي نجم عنه زعماء وتقاليد أنتجت الثقافة الحالية للمجتمعات الديمقراطية ، مقابل ذلك علينا أن نتبنى ديمقراطية خاصة على تاريخنا وثقافتنا وحضارتنا والتي تنبع من ضرورات المجتمع والواقع الذي نعيش فيه))[٢١].

بشار ومسيرة الإصلاح :

إن الظروف لتي رافقت صعود بشار الأسد كونه مرشح الحل الوسط أو مرشح اللاخيار بالنسبة للحزب الحاكم على وجه خاص ، وشخصيته التي تتعارض تماماً مع شخصية والده . كل ذلك أثار شكوكاً في مختلف

أنحاء سورية حول قدرة بشار على الحلول محل والده . وقد زادت تصريحاته حول رغبته بالتغيير والانفتاح من تلك الشكوك ، وأثارت في نفر غير قليل من السوريين الأساس بأنه منذ أن غاب الأب ، فان النظام السوري لم يعد سوى بناءٍ متداعٍ تكفي ضربة صغيرة لتطيح به. وبالفعل أعرب الكثيرون داخل سورية وخارجها منذ بداية حكم بشار عن تقديرهم بان كل محاولة من قبله لإدخال تغييرات على الصعيد السياسي ولو كانت بسيطة ستكون مثل إزاحة الغطاء عن قدر تغلي .

هذا الإحساس دفع الكثيرين إلى رفع أصواتهم مطالبين بتطبيق إصلاحات بعيدة المدى في سورية وحتى تأسيس ديمقراطية فيها ومن بين هؤلاء بشكل خاص مفكرون ورجال أعمال ارتقوا سلم النجاح في العقد السابق وأرادوا استغلال قوتهم الاقتصادية من اجل تحقيق المصالح

لا يوجد ثمة شك في أنهم يريدون استخدامه كمنصة للقفز منها لدفع أجندتهم الخاصة ، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى تفكيك النظام القديم.

ولعل ابرز صور النظام القديم والمحسوبة على السلطة الأحزاب السياسية التي كانت تدور في فلك الدولة فما هي الأحزاب وكيف كانت تعمل ....؟ .

أولاً : أحزاب الجبهة التقدمية :

إلى جانب حزب البعث الحاكم سمح في سورية لعدد من الأحزاب وخاصة أحزاب اليسار بالعمل ، مثل الحزب الاشتراكي بفصيليه، وأحزاب ذات ماضٍ ناصري غالبيتها من بقايا الوضع السياسي الذي كان سائداً في سورية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، وتلك الأحزاب موحدة في إطار ما يعرف بـ الجبهة الوطنية القومية التقدمية . وهي هيئة أقيمت في عام ١٩٧٢ ويترأسها الرئيس. بالإضافة إلى ذلك عدد من "المؤسسات والمنظمات الشعبية" التي من المفترض أن تمثل قطاعات مختلفة من المجتمع السوري، مثل الاتحادات المهنية واتحاد العمال والفلاحين والمنظمات النسائية وغيرها[٢٢].

وقد حاول مشاركة إحياء تلك [illegible] ، إلا أن السنة [illegible] أدراج الريح [illegible] أنها مثلت الواقع الذي ساد في الدولة في الخمسينيات والستينات والتي كان خلالها الشارع السوري أسير سحر القومية العربية في مدرسة حزب البعث، وحليفة الرئيس المصري جمال عبد الناصر . وقد سعى النظام في سورية منذ عام ٢٠٠٠ وما بعدها إشراك الحزب القومي السوري وأحزاب أخرى ، وهي ابعد ما يكون عن أن يمثل انفتاحاً حقيقياً من جانبه أو أن يكون تلبية لمتطلبات الشعب[٢٣] ذلك أن مع مرور السنين كانت أحزاب الجبهة قد حولت إلى (مزارع خاصة) وخاصة بعد وفاة عدد من زعماء الأحزاب تم الاستعاضة عنهم . فقد حل محل المؤسس والزعيم التاريخي للحزب الشيوعي خالد بكداش الذي توفي عام ١٩٩٧ زوجته وصال فريحه بالإضافة إلى ابنهما عمر ، وقد عّين عضواً في اللجنة المركزية للحزب ، وبدأ بإدارة شؤونه من قبل أمه ، وقد أثارت سيطرة أبناء عائلة بكداش على الحزب احتجاجات بين صفوف أعضائه

وخاصة في منطقة دمشق . وأعلن عدد منهم انشقاقهم عن الحزب وإقامة فصيل شيوعي مستقل باسم ((مجموعة قاسيون))[٢٤]. وكان يوسف فيصل عضو اللجنة المركزية قد ترك الحزب عام ١٩٨٥ ، حيث أقام كتلة خاصة به عرفت باسم الحزب الشيوعي جناح يوسف فيصل ، وكان قد ترك الحزب قبل ذلك رياض الترك الذي أقام كتلة الحزب الشيوعي . المكتب السياسي .

الحزب الثاني في الجبهة هو (حركة الاشتراكيين العرب) ، والتي أسسها أكرم الحوراني ، وقد وقف على راس هذا على امتداد سنوات طويلة عبد الغني قنوت . وبعد وفاته في آذار / مارس ٢٠٠١ حل محله مصطفى حمدون* وقد جاء اختيار حمدون بفضل صفقة عقدها احمد قنوت نجل عبد الغني . وقد أثار اختيار حمدون غضب عدد من أعضاء قيادة الحركة

الذين حاولوا أن يمتنعوا بالقوة إجراء انتخابات الرئاسة الأخيرة كما وتقدموا بعد ذلك بدعوى أمام المحكمة في دمشق وهذه هي الدعوى الأولى من نوعها في سورية[٢٥].

ومن الأحزاب المشاركة في الجبهة هناك حزب (الوحدويين الاشتراكيين) بزعامة فايز إسماعيل وهو أيضاً عضواً سابق في حزب البعث . أسس احمد عقل الاسعد بعد ترك الحزب (حزب البعث) عام ١٩٧٤ الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي ، وتوفي الأسعد في آذار/ مارس ٢٠٠١ وورثه في منصبه ابنه فراس الأسعد[٢٦].

الحزب الأخير في الجبهة هو (حزب الاتحاد العربي الاشتراكي) بزعامة صفوان القدسي ، وكان قد ترأس هذا الحزب جاسم علوان الذي يعتبر واحداً من اشد خصوم حزب البعث في السنوات الأولى لحكمه في سورية[٢٧]. استأنف الحزب نشاطه عام ١٩٦٤ بزعامة جمال الاتاسي ،

وفي السبعينات تولى زعماته فوزي الكيالي وإسماعيل القاضي . انضم الحزب الى الجبهة الوطنية التقدمية . وفي أعقاب ذلك تركه عدد من أعضاءه وفي مقدمتهم جمال الاتاسي ويوسف الجعيداني[٢٨]. وفي عام ١٩٨٤ انتخب صفوان القدسي أميناً عاماً للحزب ولا يزال في منصبه هذا حتى اليوم . ولم تقتصر عائلة القدسي في مساهمتها في الحزب على شغلها لمنصب الأمين العام . ففي آذار/مارس ٢٠٠٠ عُينت زوجة صفوان (بارعة القدسي) ممثلة عن الحزب في الحكومة في منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل[٢٩].

عمل النظام السياسي في سورية على تشجيع أحزاب أخرى للانضمام إلى الجبهة الوطنية ومن تلك الأحزاب الحزب القومي السوري* غير أن النظام أبدى في نهاية التسعينات رغبة في البدء بصفحة جديدة في علاقاته

يد السلطات اللبنانية عام ١٩٤٩ ، كما التقى بشار الأسد عدداً من كبار مسؤولي الحزب في لبنان ومن بينهم عصام المحايري رئيس المكتب السياسي للحزب ، وجبران عريج أمينه العام[٣١]. وفي بداية عام ٢٠٠٣ دعي الحزب القومي السوري لحضور اجتماع أحزاب الجبهة وبعد ذلك دفع بأكثر من عشرين مرشحاً من قبله للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في آذار/ مارس ٢٠٠٣ . وقد كانت الحركة ممثلة عملياً كمرشح مستقل وليس كعضو في الحزب[٣٢].

وسعى النظام لاستقطاب (التجمع الوطني الديمقراطي) بزعامة حسن عبد العظيم . وهذا التحالف هو عبارة عن تحالف واسع تأسس عام ١٩٧٩ وضم خمسة أحزاب معارضة : أولهما الاتحاد العربي الاشتراكي

الديمقراطي، بزعامة عبد العظيم، والذي يتشكل من العناصر التي تركت الاتحاد الاشتراكي في إعقاب انضمامه في بداية التسعينات إلى الجبهة الوطنية التقدمية. وكما ضم التحالف في عضويته- الحزب الشيوعي- المكتب السياسي. حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي، وهو جناح انشق عن حزب البعث وضم بشكل رئيسي المؤيدين السابقين لكل من صلاح جديد (الرجل القوي في سورية في الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠) و إبراهيم ماخوس الذي عمل وزيراً للخارجية في فترة صلاح جديد .

أما آخر الأحزاب التي سعى النظام إلى استقطابها هو (حزب الاشتراكيين العرب) بزعامة عبد الغني عياش ، وهو جناح منشق عن الحزب الاشتراكيين العرب التابع لعبد الغني قنوت . وأخيراً حزب العمال العربي الثوري بزعامة طارق أبو حسن الذي أسس في بداية الستينات على

في بداية عام ٢٠٠١ التقى نائب الرئيس عبد الحليم خدام مع حسن عبد العظيم ومع رياض الترك من اجل دراسة إمكانية دمج التحالف الوطني الديمقراطي في الجبهة الوطنية التقدمية ولكن هذا اللقاء لم يثمر ولم يقُد إلى النتيجة المرجوة[٣٤]. وفي أيلول / سبتمبر من العام نفسه ، ادخل رياض الترك إلى السجن لمدة عام وذلك بسبب انتقادات وجهها للرئيس حافظ الأسد وبذلك وصل الحوار بين النظام والتحالف في هذا الوقت إلى نهايته .

وبموازاة محاولته التوصل إلى تفاهم مع التحالف الوطني ، بدأ النظام بإجراء حوار مع كريم الشيباني* رئيس الحزب الاشتراكي العربي الناصري ، الذي تأسس في نهاية الثمانينات . وحقق النظام نجاحاً اكبر

مع حزب التجمع العربي الديمقراطي برئاسة محمود الصوفي الذي عمل وزيراً للدفاع في عام ١٩٦٣ . وقالت تقارير صحفية في بداية التسعينات أن النظام هو من شجع على إقامة هذا الحزب ، ولذلك كان من الطبيعي أن يتم دمج أسماء من مرشحي الحزب في قائمة مرشحي الجبهة الوطنية التقدمية لانتخابات مجلس الشعب التي أقيمت في آذار/مارس ٢٠٠٣ . كما ان النظام نجح في جذب الاتحاد الديمقراطي الوحدي إلى جبهته والذي أقيم في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ بزعامة محمد محمود صوان الذي انشق عن الاتحاد الاشتراكي[٣٥].

إن العامل المشترك لكل القوى التي أراد النظام تقريبها منه كان تضامنهم المطلق مع السياسة الخارجية للناظم السوري ، وكذلك استعداد تلك القوى على الأقل بشكل علني ، بمنح الأفضلية للقضايا السياسية والإيديولوجية

ثانياً : المعارضة السورية ومنتديات الديمقراطية :

كان منذر الموصلي أول من تجرأ على اختبار حدود العصر الجديد ، واقتفى أثره الكثيرين[٣٦]. ففي الحادي والثلاثين من آب / أغسطس ٢٠٠٠ وبعد حوالي شهرين من صعود بشار الأسد إلى سدة الحكم ، بدأ عضو مجلس الشعب ورجل الأعمال الدمشقي رياض سيف بعقد لقاءات أسبوعية في منزله في صيدنايه احدى ضواحي دمشق، أطلق عليها اسم ((منتدى الحوار الوطني)). ولم يخفِ رياض سيف نيته في تحويل المنتدى إلى إطار فكري– سياسي تحت اسم ((أصدقاء المجتمع المدني)). وحتى انه أعلن بعد ذلك عن نيته في تأسيس حزب سياسي باسم ((حزب السلم الاجتماعي)) الذي وضع هدفاً لنفسه يتمثل في ((إرساء والحفاظ على السلم الاجتماعي بين الجماعات الاثنية والدينية المختلفة في سورية وبين المواطنين ومؤسسات الدولة وأخيراً السلم الاجتماعي)) في الحياة اليومية والحياة السياسية في سورية[٣٧].

ولم يكن عقد اجتماع منتدى سيف أمر يمكن التغاضي عنه ، ذلك أن قوانين الطوارئ المعمول بها منذ آذار / مارس ١٩٦٣ تحظر عقد أي لقاء سياسي بدون موافقة مسبقة ، بالإضافة إلى أن أي تجمع يزيد على خمسة أشخاص يعتبر في نظر السلطات اجتماعاً غير قانوني يستوجب إجراءات عقابية[٣٨].

جرت اللقاءات في منزل رياض سيف بدون تدخل السلطات بل على العكس من ذلك يلاحظ أن العشرات وأحياناً المئات من الضيوف الذين

يحتشدون في منازله عناصر [illegible] على الترتيب) أو كانوا مقتفين لأثر [illegible] . وبدأت تنتشر في سورية العديد من المنتديات المختلفة والتي وصل عددها في بداية ٢٠٠١ في أنحاء سورية إلى (٢١) منتدى . وعملت في دمشق لوحدها خمسة منتديات ومن بينها المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان الذي أسسه وأداره المحامي خليل معتوق والمعروف بقربه من الحزب الشيوعي[٣٩]. كما أقيمت منتديات أخرى في مدن حلب وطرطوس واللاذقية وحتى في مدن نائية مثل الحسكة والقامشلي ومصياف والسويداء[٤٠].

أما في القامشلي وهي المنطقة المعروفة بارتفاع عدد مواطنيها الأكراد* تحول النادي البلدي ، وهو النادي الثقافي المعروف باسم (جلادت بدرخان) إلى منبر المتحدثين الأكراد الذين طالبوا بان يعترف

النظام بنحو مليونين من الأكراد الذين يعيشون في سورية كأقلية قومية وان يوقف الضرر المستمر اللاحق بحقوقهم[٤١].

امتنعت الحكومة السورية عن العمل ضد المنتديات الجديدة . ويبدو أن السلطة شجعت مؤيدوها في المنتديات . وذلك من خلال رغبة الحكومة في أن يصبح هؤلاء هم من يحدد نغمة المداولات التي تجري فيها . وهذا ما أوضحه فيصل كلثوم رئيس رابطة المحاضرين في جامعة دمشق الذي أصبح مشاركاً دائماً في منتدى رياض سيف ، وأوضح مشاركته في المنتدى بالقول أنها حاربت ((لتظهر التزام أعضاء حزب البعث بأفكار الانفتاح والحرية)) ولكنه في الوقت ذاته حذر من انه ((على الجميع أن يعرفوا أن الطريق لازالت طويلة حتى يصبح كل مواطن في سورية ناضجاً لاستيعاب وتمثل الأفكار المطروحة في اللقاءات التي تجريها تلك المنتديات))[٤٢].

ثقافي خاص بها في اللاذقية . وكذلك فتح المجال أمام((المنتدى الاجتماعي)) الذي كان نشاطه قد أوقف منذ بداية السبعينات لاستئناف عمله[٤٣]. وبموازاة ذلك بسط النظام رعايته على ((منتدى الثلاثاء الاقتصادي)) الذي عقدته الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية- وقد شارك في هذا المنتدى كبار الشخصيات في الفعاليات الاقتصادية السورية ، حيث شكل منبراً لحوار مفتوح في مشاكل سورية الاقتصادية[٤٤].

ونظم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي منتدى سياسي حمل اسم زعيمه الراحل جمال الاتاسي وقد ترأس هذا المنتدى سهير الاتاسي ابنة جمال الاتاسي. وقال الناطق الرسمي باسم المنتدى حبيب عيسى ((إن المنتدى جاء ليفسح المجال أمام إجراء حوار غير محدود وخاصة حول القضايا التي تشكل مساساً بالمبادئ الأساسية الوطنية والعربية والتي يرفعها الحزب))[٤٥]. كما فضل غض الطرف عن منتدى اليسار ، المرتبط بحزب العمال العربي الثوري ، الذي بدأ بالانعقاد في منزل ملحم في جرمانا الواقعة على أطراف دمشق[٤٦].

وفي تموز/ يوليو ٢٠٠١ سمحت الحكومة لمركز الأبحاث الإسلامية بإدارة محمد حبش بتأسيس منتدى ثقافي بعقد لقاءات ومحاضرات في مواضيع دينية وثقافية . وتجدر الإشارة إلى حبش هو صهر مفتي سورية احمد كفتارو، وكان خلاف عائلي قد نشب بينهما بعد أن انتخب حبش كمرشح مستقل في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في آذار / مارس ٢٠٠٣ . وقد أوضح حبش أن المجلس ينوي ((العمل من خلال وجهة نظر إسلامية معاصرة)) وأضاف ((أن هذا المنتدى ليس مخصصاً للعمل

بـدأت سياسـة توجيـه الانتقـادات للحكومـة السـورية مـن خـلال بعـض المنتـديات منـذ أواخـر عـام ٢٠٠٠ . فقـد نفـذ ريـاض سـيف بشـكل جزئـي تأسيس هيئة سياسية، عندما قام بضم ٢١ من أعضاء مجلس الشعب إلى هذه الهيئة ومن هؤلاء مهدي خير بك من اللاذقية ومأمون الحمصي وهو رجـل أعمـال يمثـل منطقـة دمشـق بكتلـة سياسـية . إلا أن رئاسـة المجلـس رفضـت الاعتـراف بهـم ككتلـة، حيـث يحظـر إقامـة أي تجمـع سياسـي فـي سورية خارج إطار الجبهة الوطنية التقدمية. ومع ذلك قام هؤلاء الأعضاء بالتنسـيق فيمـا بيـنهم وحتـى أنهـم بـرزوا مـن خـلال الانتقـاد العنيـف الـذي

وجهوه للنظام خلال مناقشات المجلس وهو الانتقاد الذي لم يسمع مثله في سورية منذ سنوات[٤٨].

وقد وجه رياض سيف انتقاداً لاذعاً لاقتراح الميزانية لعام ٢٠٠١ وبعد أن أمر رئيس المجلس بشطب أقواله في محضر الجلسة . قام بتوزيع نسخ مطبوعة منها على الصحفيين الأجانب في دمشق . وقد قال ((خلال النقاش حول ميزانية ٢٠٠١ في مجلس الشعب قلت أن من يعتقد انه يمكن تحقيق الازدهار والاقتصادي بدون إصلاح سياسي يوهم نفسه ، وان وجود احتكار السلطة هو السبب للازمة التي وصلنا إليها.... وقلت أيضاً أننا بحاجة إلى اقتصـاد جديـد ، حيـث أن الاقتصـاد السـوري يعـاني مـن وضـع يصـعب إصلاحه . وهذا الاقتصاد مشوه ومريض ، والأمر المشوه، كما هو معروف غير قابل للإصلاح))[٤٩].

عمل فاسد)). وقد وقع الأتفاق في بداية ٢٠٠١ بين الحكومة السورية وبين شركتين غير معروفتين وتنقصهما المعرفة والخبرة والبنية التحتية التكنولوجية والبشرية، وهما شركتا سيرتيل المصرية– السورية وشركة انفيستكوم (Invest com) اللبنانية[٥٠]. ويبدو أن هاتين الشركتين كانتا مقربتين من القيادة السورية حيث استغلتا موقعهما لتنفيذ الصفقة والتي ستدر لهما أموالاً طائلة[٥١].

أما مأمون الحمصي ، فقد طرق في انتقاداته على الوتر الحساس للسلطة عندما وجه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في نقاش مجلس الشعب وجه انتقاداً لنشاطات أجهزة الأمن وهو الموضوع الذي كان على امتداد سنوات طويلة بمثابة المقدس . وقد أشار الحمصي انه على خلفية

الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، فان من المناسب التدقيق في نشاطات بعض الأجهزة وحتى ربما تقليصها. ومضيفاً أن ((أجهزة الأمن قد عملت كثيراً لمصلحة الوطن وساهمت في خلق الإحساس بالأمان في أوساط مواطني الدولة إلا انه يوجد في هذه الأجهزة الأمنية أشخاص يعملون بشكل سلبي وادخلوا الهلع إلى قلوب المواطنين ، أن هناك فرصة لتنفيذ نشاطات أجهزة الأمن وفرض الرقابة عليها وحتى ربما تحويل مكاتب بعض منها لمعاهد بحثية تتعلم منها الأجيال القادمة تكنولوجيا المعلوماتية إلى جانب حب الوطن))[٥٢].

بعض من أفكار المعارضة السورية :

أن التحدي الذي واجهه النظام السوري بسبب (٢) العام (٢٠٠٠) الانفتاح التي وضعها الحكومة لم يتم استنفادها فقط من خلال نشاطات المنتديات الثقافية أو من خلال انتقادات بعض من أعضاء مجلس الشعب على الرغم من أنها كانت شديدة ضد نشاطات السلطة التنفيذية . ففي أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ وقّع (٩٩) من المفكرين السوريين على عريضة طالبوا فيها بـ (تحرير كل السجناء السياسيين وسجناء الضمير ، وإعادة المنفيين وإرساء دولة القانون ، وإطلاق الحريات والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وبحرية التنظيم ، وبحرية الصحافة وبحرية الكلام والتعبير ، وتخليص الحياة العامة من الرقابة)). وجاء في العريضة أيضاً أن ((سورية تدخل هذه الأيام إلى القرن الحادي والعشرين وهي مضطرة جدا لتوجيه كافة جهودها في البناء والتطوير لمواجهة التحديات السلام والتطوير والانفتاح على العالم الخارجي أن الإصلاح سواء الاقتصادي أو الإداري أو القضائي لن يحقق أهدافه في عالم آمن ومستقر ما لم يتم إرفاقه بإصلاح سياسي.... أن أصلاح من هذا النوع وحده يستطيع أن يقود مجتمعنا إلى شاطئ الأمان))[٥٣].وكان من بين الموقعين على هذه العريضة عدداً من المفكرين البارزين في سورية مثل صادق جلال العظم ، والأديب حيدر حيدر ، والشاعر ادونيس وكذلك رياض سيف وعارف دليلة .

لكن عريضة لـ (٩٩) نشرت في بيروت وليس في دمشق ، ذلك أن منظميها أرادوا تفادي مخاطر نشرها في العاصمة السورية . ولم يجر التطرق إلى نشر عريضة (٩٩) في وسائل الإعلام السورية أو حتى الصحف اللبنانية التي نشرت مضمونها منع دخولها على المعابر السورية[٥٤].

في بداية كانون الثاني صدرت في سورية الوثيقة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني والتي حظيت بسرعة على لقب ((عريضة الألف)) وذلك لأنه حسب ما يقال ، وقع عليها (١٠٠٠) من المفكرين من مختلف أنحاء سورية . وبعد فترة قصيرة من ذلك اجتمع في دمشق (١٦) من الموقعين على العريضة ن ومن بينهم رياض سيف وعارف دليلة وصادق جلال العظم ، حيث أعلنوا عن أنفسهم كاجتماع تأسيسي للجان إحياء المجتمع المدني والتي تهدف إلى ((زيادة التنسيق والعلاقة بين كل اللجان والمنتديات التي بدأت بالعمل في أنحاء سورية وذلك بهدف إقامة مجتمع مدني كرد على مشاكل الدولة))[٥٥].

قال الموقعون على العريضة أن ((حزب البعث قد تحول إلى دولة ، يمثل جناحاً في المجتمع لا يعترف بوجود الطبقات الاجتماعية الأخرى.... أن الحزب يختصر المواطنة إلى مستوى التحزب الضيق والولاء الشخصي ، ويتعامل مع بقية المواطنين وكأنهم مقيمين (رعايا) فيما تحولت أموال الدولة ومؤسساتها وثروات الوطن ومؤسسات المجتمع

المدني إلى ملك شخصي يجري توزيعه على الموالين والأتباع ، وقد دخلت الامتيازات محل القانون ، وحلت الهدايا والهبات محل الحقوق، والمصالح الشخصية محل المصلحة العامة . وقد تحول كل مواطن إلى مشتبه به، محكوم ومطلوب . إن نتائج الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم الاشتراكية اضحة للعيان ، وخاصة بعد أن انهار النموذج السوفياتي وأتضح للجميع انه لا يمكن تطبيق سياسة اشتراكية في العالم الثالث أو تأسيس ديمقراطية اجتماعية بدون إقامة ديمقراطية سياسية .... أن الدولة التي لا تستمد شرعيتها من المجتمع المدني هي دولة ضعيفة.... ومن اجل أن تعطي الإصلاحات الاقتصادية ثمارها ، ومن اجل أن يتم تتويج النضال

ضد الفساد والتلوث بالنجاح، يجب التمهيد لها بإنجاز الإصلاحات سياسية ودستورية شاملة. أننا نرى في الإصلاحات السياسية مدخلاً ضرورياً وحيداً للخروج من الحضيض الاقتصادي ومن التدهور ولتخليص الإدارة العامة من الخلل المزمن الذي يميزها))[٥٦].

وفي نيسان/ ابريل ٢٠٠٢ نشر أعضاء لجنة إحياء المجتمع المدني وثيقة أخرى تحت عنوان ((على أبواب ميثاق اجتماعي وطني في سورية توافقات وطنية شاملة)). وقد شكلت هذه الوثيقة رداً على اتهامات مسؤولين سوريين كبار ضد الموقعين على ((عريضة الألف)) والتي جاء فيها أنهم يعرضون الوحدة الوطنية في سورية للخطر ويتجاهلون قضية الصراع الإسرائيلي العربي الذي يشكل حجر الأساس في فكر أي عربي حيثما كان ، وبالتأكيد فكر أي مواطن سوري . وقد أدت هذه الحملة إلى نشر وثيقة أخرى ، كانت اعتذارية الطابع وأكدت على التزام الموقعين بالقضية الفلسطينية . ولقد أكد الموقعون على الوثيقة على تأييدهم الكامل ((لمعركة تحرير أراضينا المحتلة (هضبة الجولان) وكذلك الأراضي العربية المحتلة من فلسطين ولبنان ودعوا إلى تكريس كل الطاقات والجهود من اجل تحقيق هذا الهدف))[٥٧]. كما برروا أن مواجهة التحديات وسحب الذرائع من يد (الأيدي الخارجية) والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بمتابعة تطوير عملية الانتقال الديمقراطي. ومن اجل ذلك تداعى ممثلوا قوى وفعاليات سياسية ومدنية وثقافية خيار الإصلاح الوطني الديمقراطي إلى لقاء تشاوري وتم الاتفاق فيه على أن تتكثف الجهود في أيار/مايو ٢٠٠٥ للعمل على إنجاز المشتركات التالية التي تشكل مدخلاً أساسياً وجوهرياً لأي إصلاح:

ملف الاعتقال السياسي وما يتفرع عنه وعودة أمنة للمنفيين إلى الوطن.

٢. إعادة الحقوق المدنية للمجردين منها بموجب أحكام المحاكم الاستثنائية والعسكرية وما نتج عنها وتسوية مشكلات المفقودين والتعويض عن المتضررين.

٣. إلغاء كافة أشكال التعذيب الجسدي والنفسي أعمالاً لأحكام الدستور والقوانين المحلية والمعاهدات الدولية.

٤. تفعيل المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي وقعت عليها سورية والتزمت بتنفيذها.

٥. إعادة الجنسية للمواطنين السوريين الأكراد الذين جردوا منها في إحصاء عام ١٩٦٢ أو الموقوفين منهم وجميع المحرومين الآخرين.

٦. العمل على إيجاد حل ديمقراطي للمسألة الكردية ومسائل الأقليات القومية الأخرى في سورية.

٧. إصدار قانون عصري جديد للأحزاب والجمعيات .

٨. إصدار قانون جديد يضمن حق الاتصال وحرية الصحافة والإعلام المطبوع[٥٨].

أما حركة الإخوان المسلمين ، وفي إطار جهودها لإبراز وجودها وخلق قاعدة للتواصل بينها وبين حركات المعارضة الأخرى ، فقد قدمت في الثالث من أيار / مايو ٢٠٠١ مسودة ((ميثاق شرف وطني للعمل السياسي)) وكان الهدف من إعلانه حسب ما أوضح ذلك زعماء الإخوان لإثارة نقاش يفتح المجال لبلورة ميثاق وطني متفق عليه ، يشكل الأرضية للنشاط

الذي يدعي فيه حزب واحد (الأحقية على الوطن) . ومن المناسب من الان فصاعداً أن يشغل كل حزب سياسي على الخارطة الوطنية وفق قوته النسبية والتي تظهر عبر انتخابات نزيهة وديمقراطية[٥٩].

وقد أعرب الإخوان المسلمون في المسودة التي نشرت في لندن ، عن التزامهم بإجراء نشاط سياسي ديمقراطي، حتى أنهم أدانوا بشكل واضح استخدام العنف ((في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات عندما اندلع نشاط معارض مسلح ضد السلطة شارك فيه الإخوان المسلمون و قمعته السلطة بوحشية ونتج عن ذلك خسائر باهظة دفع ثمنها أبناء الوطن جميعاً)) ومن هنا نرى بان الإخوان بداوا بتوجيه النقد لجماعة الإخوان الذين استخدموا العنف في السبعينات والثمانينات في القرن الماضي فهو مرفوض الان[٦٠]. ومع ذلك فهم يرون أن ((كل حوار يجب أن يقوم على إجماع وطني واسع في ما يتعلق بالمبادئ الأساسية المشتركة التي تستند إليها

الأمة، وقوتها وتميزها. ويأتي في مقدمة هذه المبادئ الاعتراف بالإسلام كإطار أساس للانتماء الاجتماعي وللهوية الشخصية لأبناء الأمة وهو الإطار الذي يحافظ عليهم ويظهر خصوصيتهم، حيث يشكل الإسلام بالنسبة لجزء من الوطن السوري مصدراً للتشريع وبالنسبة للقسم الأخر إطار انتماء سياسي، ولكنه في الوقت نفسه يشكل بالنسبة لمجموع أبناء الأمة عاملاً مشتركاً وعنصراً موحداً يحفظهم ويصون وحدتهم)) أن المشروع الجديد لبرنامج جماعة الإخوان المسلمين تضمن أفكاراً جديدة، تدعوا إلى بناء الدولة على أسس عصرية، والدعوة إلى الحوار الديمقراطي والاعتراف بالأخر ونبذ التعصب والعنف وهو خطوة إلى الأمام بالنسبة لكثير مما

يطرحه العديد من التيارات الإسلامية إلا أن التأكيد على الكثير من الأفكار القديمة يتناقض أحياناً مع الجديد منها أو يمكن أن يلغيها[٦١].

جاء رد الحكومة السورية على هذا الميثاق كما هو متوقعاً متحفظاً ، إذ أعلن وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس ((انه إذا عاد الإخوان إلينا (أي سورية) كأفراد فإننا نقول لهم أهلاً وسهلاً، أما إذا كانوا يريدون العودة كمنظمات مسلحة فإننا لن نوافق على ذلك نحن لسنا على استعداد للسماح لأي كان أن يأخذ السلطة في بلدنا بالقوة .... سيستقبلون بالترحيب وبأجواء ديمقراطية ، لكن عليهم أن يعرفوا أن السلطة ليست لهم إنما لنا حيث أننا أصحاب الحق ولن نوافق على أن يأخذ احد هذا الحق من يدنا هذه السلطة تؤخذ كما هو معروف بفوهة البندقية وعليه نحن أصحابها))[٦٢].

وقد أوضح مسؤولون سوريون آخرون ((أن الميثاق يشكل محاولة من جانب الإخوان المسلمين للخروج من المأزق الواقعين فيه من خلال تبني

هوية جديدة يريدون من خلالها العودة للعب دور في الحياة السياسية في سورية))[٦٣]. وأضاف مسؤول امني سوري كبير أن ((كل من يعرف البنية الإيديولوجية والتنظيمية لهذه الجماعة لن يخدع بهذا الميثاق .... الإخوان مثلهم مثل من يحمل سيفاً مضرجاً بالدماء ، وفي الوقت نفسه يتحدثون عن الحوار والتعايش هذه منظمة إرهابية (الإخوان المسلمون) يؤمنون بأنه يوجد فراغ سياسي وتنظيمي في سورية وان الفرصة قد حانت للعودة لملئه))[٦٤].

أمل الإخوان المسلمين في البدء بصفحة جديدة في علاقاتهم مع نظام البعث في أعقاب صعود بشار الأسد إلى السلطة إلا أن أملهم قد خاب في ظل موقف النظام الصلب وعدم استعدادهِ للتوصل إلى حل وسط في اتصالاتهم معه. ففي الفترة ٢٣-٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ عقد الإخوان

اجتماعاً في لندن لتلخيص صيغة يتفق عليها لمؤتمر ((الميثاق الوطني)). وقد دعوا إلى الاجتماع شخصيات من كل ألوان المعارضة السياسية السورية في الداخل والخارج . ولكن الاستجابة كانت ضعيفة . وفي نهاية الأمر كانت غالبية المشاركين من صفوف الإخوان وبشكل أدق من هؤلاء الذين لم يستغلوا الفرصة التي أعطتها السلطات للعودة بمجاميعهم إلى سورية[٦٤]. ومع ذلك فان محاولة الإخوان الصعود إلى عربة الإصلاحات عكست الخطر الذي كان قائماً في سياسة الانفتاح التي أعلنها النظام ، والذي يتركز في الإحساس الذي كان سائداً في سورية وخارجها بان النظام يشع ضعفاً وانه يمكن ومن المناسب تحديه .

وفي ظل المعطيات لإبراز المعارضين في سورية نرى أن الإخوان لم يكونوا عازمين على التعاون مع القوى الخارجية في إطار التفاهم وألا لكانوا دخلوا في صراع مع السلطة والنخب الديمقراطية .... ولكنهم لم يفعلوا، بل تبنوا قواسم مشتركة مع النخب الديمقراطية وعبروا عن رغبتهم في التعاون مع الجميع بما في ذلك السلطة على اعتبار أن ذلك خياراً وطنياً على أية مصلحة حزبية ضيقة ، في ظرف يهدد سورية .

لو كان الإخوان المسلمون يستخدمون أسلوب التكتيك لاستبعدوا السلطة عن مشروعهم في المصالحة الوطنية ولما طالبوا بعقد مؤتمر وطني، بل كانوا رسموا سياسة تستهدف عزل السلطة في الداخل وتجريدها من غطائها الدولي في الخارج، أو استغلوا وقائع كثيرة مساعدة لتحقيق هذين الهدفين، بل أنها فضلت العمل بعيداً عن أي إطار خارجي مباشر كان أم غير مباشر. وحصرت نشاطها في دعوة جهات العمل السياسي الداخلية معارضة أو موالية إلى التعاون من اجل هدف رئيسي هو ((إنقاذ الوطن)) وخاصة إذا ما أدركنا بان الظرف الدولي يتيح لهم هوامش المناورة الهائلة ضد

السلطة ، ويمكنهم من النجاح في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ضد الأمريكي الذي سيعني تعاونهم معه تغييراً جذرياً في الواقع السياسي القائم داخل سورية وخارجها ، ولكنها لم تسلك هذا الطريق بل أخذت توجه النداء تلو النداء إلى السلطة تناشدها ، شان بقية أطراف المعارضة فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الداخل ومنظماته السياسية، والمدنية وقطع أطراف المعارضة الموصولة أو المرتبطة بدول خارجية، والتي تسعى إلى الخيارات البديلة التي تعطي الخارج دوراً خطيراً في السياسة السورية ويمكن أن تقوض فرص المصالحة مع النظام وآخذة بعين الاعتبار ما جرى في العراق.

وبالمقابل على النظام ومن الحكمة والصواب عدم استبعاد الإخوان عن العمل الوطني السياسي والمصالحة الوطنية، وليس من مصلحة سورية اعتبارهم خطاً احمر ولا يجوز لأحد الاقتراب منه . وليس من مصلحة

النظام التعامل مع المعطيات الجديدة بروحية الثمانينات وسياستها ، بل عليها أن تتخذ كل السبل من اجل الخروج من المأزق ، والعمل في إطار العمل الوطني الجامع لكل فصائل المعارضة الشعبية ولجنة الاعتراف بالأحزاب وهيئات المجتمع المدني فهي الضمانة الرئيسية التي ستتكفل بحماية سورية من الأخطار . ذلك أن من يطلع على البرنامج السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية والذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ ، يدرك أن الإخوان قد تجاوزوا مرحلة ((التشكل الحزبي)) المغلق إلى حالة التئام مع المجتمع السوري ، ولم يعد الإخوان شخصيات تقوى أو تضعف أو تنظيماً أو حزباً أو جماعةً تحل أو تحظر أو تستأصل كلما أرادت السلطة ذلك ، بل قد أصبحوا حالة سياسية ومدنية واجتماعية تعبر من خلال المجتمع السوري عنه[٦٥].

أما المعارضة الكردية ، والتي انطلق من حقيقة (أن الكرد هم كانوا أن ((الشعب الكردي في سورية جزء أصيل من المجتمع السوري ، يعيش على ارض أبائه وأجداده وليس ضيفاً على الآخرين.... ساهم بفعالية في استقلال سورية الدولة والتي غدت وطناً مشتركاً لأكثر من قومية وثقافة ودين وطائفة))[٦٦]. وارتبط مصير الشعب الكردي في سورية بمصير عموم الشعب العربي في سورية وأقلياته سلباً وإيجاباً. غير أنه تعرض إلى بعض السياسات الاستبدادية ولعل أبرزها مشروع الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢[٦٧]. ومشروع الحزام العربي في منطقة الجزيرة الذي حرم الفلاحين الأكراد من أراضيهم واستقدم بموجبه عائلات عربية من الرقة وريف حلب لإسكانها في تلك المناطق[٦٨]، بالإضافة إلى ما حدث أخيراً في ١٢ آذار وأحداث القامشلي[٦٩].

نشأت المعارضة الكردية منذ ثلاثينات القرن الماضي، غير أن أول حزب سياسي كردي في سورية كان عام ١٩٥٧. ((ففي عام ١٩٥٥ وأثناء ذهابه سراً إلى وارشو لحضور مؤتمر اتحاد الشباب الديمقراطي مر جلال طالباني* في سوريا والتقى بعدد من الشباب الأكراد وأقنعهم بان يعملوا على تأسيس حزب سياسي لهم في سوريا ، وهكذا تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني– سوريا برئاسة نور الدين زازا الذي كان احد أهدافه الأساسية هو تحرير وتوحيد كردستان الكبرى عام ١٩٦٧))[٧٠].

نرى شعارات الحركة السياسية الكردية بمجملها أنها تدعو إلى الحقوق القومية والديمقراطية والإنسانية في إطار وحدة البلاد والتعايش المشترك والسلم الأهلي بين أبناء الوطن الواحد . وشكل إعلان دمشق الذي ضم الأكراد أيضاً نقلة نوعية على صعيد الحركة الديمقراطية الوطنية ومن

ضمنها الحركة الكردية التي استطاعت أن توسع (٣) الوحدة (٦) إلى كافة القوى في المجتمع عبر عمل دؤوب خلال السنوات الخمس المنصرمة ، واستطاعت أن تتخطى العوائق الكثيرة الموضوعية والذاتية واستطاعت كذلك إدراج القضية الكردية في برنامج التغيير الوطني الديمقراطي[٧١].

أما الخط الأخير من المعارضة السورية ، والذي لابد أن نسلط الضوء عليه هو الذي يدعو إلى أحداث التغيير السياسي الديمقراطي عبر التدخل الأجنبي المباشر لتحقيق هذا الهدف. وخاصة بعد ما جرى في العراق، ووجود الدعم الأمريكي للمعارضة السورية الموجودة في دول أجنبية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .

فقد أعلن في نهاية عام ٢٠٠٣ عن إقامة حزب الإصلاح السوري برئاسة رجل الأعمال الأمريكي . السوري الأصل فريد الغادري . وقد عقد الحزب الذي قام " بمباركة " أمريكية، اجتماعاً له في بروكسل في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤ ، دعت إليه كافة الأحزاب المعارضة العاملة خارج سورية . فيما حاول الغادري أيضاً إقامة تحالف بين هذه الأحزاب تحت مظلة (التحالف من اجل الديمقراطية) . وتتبع قوة هذا الحزب بالأساس من الغطاء الذي تمنحه له جهات أمريكية ولكن لا يبدو انه توجد له قاعدة حقيقية في سورية[٧٢].

يرى فريد الغادري ((أن هناك نقطة ضعف لكل ديكتاتور ، وهي في سورية الشعب نفسه، وذلك أن حقيقة كون ٥% من الشعب السوري تسيطر على باقي البلاد وهي حقيقة انحراف حسابي ومأساة سياسية))[٧٣]. أما هدف الحزب كما يراه مؤسسه ينصب في هدفين ، **الأول** ((تطوير حكومة ديمقراطية لجميع السوريين رجالاً ونساءً على حد سواء)) **والثاني** ((إتباع

وسائل سلمية في التغيير)) . وهذا الحزب (كما العديد من الأكراد) يختلف عن المجلس المحلي العراقي في كونه يسعى إلى تغيير سلمي ولكن من داخل سورية[٧٤].

الخاتمة

لعبت الظروف الدولية والإقليمية والداخلية دوراً في دفع المعارضة الوطنية السورية إلى النشاط وخاصة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. فقد شهد العالم نهجاً جديداً للمطالبة بتطبيق الديمقراطية والإصلاح السياسي للأنظمة العربية . وكان الظرف خاصاً بالنسبة للسوريون، على اعتبار أن وصول بشار الأسد إلى السلطة هي الخطوة الأولى لإجراء تغييرات داخل أروقة النظام السياسي، الذي بات عاجزاً عن تغطية دور (الحرس القديم) الذي كان متنفذاً رئيسياً في كل مرافق الحياة السياسية والاقتصادية السورية والذي أصبح هاجس الخوف الأكبر لدى المواطن السوري . فقد عمل بشار منذ توليه الحكم على اتخاذ خطوة للحد

المسالة الجوهرية الأخرى والأكثر حساسية هي محاولات نظام بشار الأسد لإطلاق نوع من (الحرية) السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والتي سرعان واستقطبتها عناصر (المعارضة الغير منظورة) من خلال ما تجسد في استخدام أجهزة الكمبيوتر وإدخال (الانترنت) وأجهزة (الستالايت) التي باتت تعرض كل ما كان يقال عن النظام الحاكم في سورية بل وحتى بدأت تأخذ بعض البرامج والمسلسلات والمسرحيات التي توجه انتقادات لاذعة لنظام الحكم ولعل اشهرها وأكثرها حدة مسلسل (بقعة ضوء).

انعكس كل ذلك فيما بعد على توجهات المعارضة السياسية السورية التي باتت تتحد ملامحها بعد زلزال العراق عام ٢٠٠٣ اثر وقوعه تحت الاحتلال الأمريكي– البريطاني.

فقد بدا الحراك السياسي أولاً من داخل البرلمان (مجلس الشعب) السوري لينطلق منه إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني . وهنا يمكن أن نشير إلى مسالة مهمة ، أن الظرف الإقليمي والدولي انعكس على توجهات المعارضة في سوريا وساهم في دعمها للانطلاق . حيث جاء مقتل رفيق الحرير ليعطي الفرصة لمحاصرة النظام خارجياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية . وفرنسا وليشجع المعارضة السورية على التحرك بسرعة للعمل على لملمة ركائزها ضد النظام للحيلولة دون وقوع سورية في نفس أخطاء النظام العراقي .

سرعان ما دعت المعارضة السورية إلى فتح باب الحوار الديمقراطي فيما بينها أولاً من خلال اللقاءات والمؤتمرات للوصول إلى نقاط الالتقاء مع

في المحظور . وهذا ما بدأنا نتلمسه حيث أقدم النظام على الإصغاء لبعض متطلبات المعارضة في العمل السياسي والمشاركة في الرأي واتخاذ بعض الإجراءات السياسية والإدارية ، ابتداءاً بالفصل بين قيادة الحزب وإدارة الدولة بعد أن كانت شبه موحدة .

إن المعارضة الوطنية السورية يمكن أن نرى فيها :

١. إنها لا تريد أن يكون التغيير خارجياً من منطلق (بيد عمر لا بيدي) كما حدث في العراق حيث تداعت إلى رص صفوفها من اجل خلق قنوات ربط واتصالات مع السلطة من اجل تبادل السلطة بشكل ديمقراطي وسلمي، وإلغاء فكرة الحزب الواحد والقائد واعتماد الحوار مع الأخر وعدم إلغاء دوره ووجوده .

٢. إن بعض عناصر المعارضة التي ترى في أن التغيير يجب أن يكون خارجياً ، لا تشكل أكثر من عناوين فضفاضة تحتل العديد من واجهات الإعلام ولا تمتلك بأي حال قاعدة جماهيرية واسعة ولذلك نراها يخبو بريقها يوماً بعد يوم .

٣. سعي النظام السياسي الحالي بسرعة إلى حل مشاكله الدولية (الأمريكية . الفرنسية) والإقليمية (اللبنانية) حل كثيراً من المعضلات التي يواجهها النظام وفك العديد من القيود خاصة بعد أن قدم النظام العديد من التنازلات والمعطيات الجديدة للتفاعل مع مواقع الحال الجديد

في المنطقة فقد أبدى استعداداً كاملاً وإقليمياً للحل (١) المشكلة اللبنانية ابتداءاً بالتعاون الإيجابي في الانسحاب من لبنان أو بالتعاون مع اللجان التحقيقية لمقتل رفيق الحريري. إضافة إلى التعاون المستمر مع الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة من اجل تحجيم دور المتسللين إلى العراق والسيطرة على الحدود .

وهكذا يبقى أن ننتظر ما ستؤول إليه سياسة النظام في السماح للمعارضة في تبادل السلطة أم لا ، وعن قاب قوسين أو أدنى من إعادة انتخاب بشار الأسد مرة أخرى .....؟

الهوامش والمصادر

١. **اندلعت الحرب بين الأحزاب السياسية اليمينية اللبنانية المتكونة أساساً من المسيحيين الموازنة وبين الأحزاب اليسارية التي كان معظم أتباعها من الطوائف الإسلامية المتعددة ، والتي دعمت عسكرياً في مرحلة لاحقة من قبل المنظمات الفلسطينية وفي ١٢نيسان / ابريل و٢٠ تموز / يوليو ١٩٧٦ وفي خطابين بثتهما الإذاعة في دمشق أوضح الرئيس السوري حافظ الأسد خلفيات قراره في التدخل في لبنان . انظر التفاصيل.**
صابر فلحوط ، المسالة الفلسطينية والموقف العربي السوري ،(دمشق ١٩٧٧) ص ص٣٠٩ ، كذلك انظر غالب كيالي : حافظ الأسد قائد ورسالة (بيروت،١٩٧٧) ص ص ١٧٩-١٨٥ .
٢. **نيقولاس فان دام ، الصراع على سوريا ، ط٢،مكتبة مدبولي (مصر ،١٩٩٥) ص ١١٨ وما بعدها .**

٣. من ابرز الشخصيات التي تم اغتيالها الرائد الركن (قائد كلية حلب الجوية) قائد القوات الجوية حماة ، الدكتور محمد الفاضل رئيس جامعة دمشق ، العميد عبد الحميد رزوق ، قائد فيلق الصواريخ بالجيش السوري ، الدكتور إبراهيم نعامة عميد أطباء الأسنان السوريين ، ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة السورية . السوفياتية ، المقدم احمد خليل مدير الشرطة بوزارة الداخلية والمقرب من حافظ الأسد ، الدكتور علي عبد الغني الأستاذ بجامعة حلب وصهر حافظ الأسد. انظر التفاصيل.

-Sunday Times, April 16, 1978.

-Guardian, July 6, 1977.

٤. نيقولاس فان دام : المصدر السابق .

٥. وجهت الاتهامات إلى النظام السياسي السوري على انه نظام علوي ، حيث وصفت اذاعة القاهرة نظام حافظ الأسد في مصطلح دعائي ((نظام البعث السوري العلوي)) انظر مجلة اكتوبر (المصرية) ٢٦اذار/ مارس ١٩٧٨ .

٦. نشرت ((النذير)) في افتتاحها تحت عنوان ((المجاهدون من هم وماذا يريدون)) ان هذه الانطلاقة هي ثمرة معاناة مريرة طويلة من الظلم كانت سجون سوريا تعج بالمعتقلين المسلمين .. انظر نيقولاس فان دام ، المصدر السابق ص ١٣٣.

٧. نيقولاس فان دام ، المصدر نفسه ص ١٢٠ .

* الإخوان المسلمون جماعة دينية من حيث الأساس قامت بدور لا يمكن تجاهله عند تاريخ الحياة الحزبية في سورية التي انتقلت إليها منذ عام ١٩٣٧ ، حيث أسست أولى الجمعيات في حلب ودمشق وحمص وحماه ثم انضمت هذه الجمعيات تحت اسم واحد جمعية ((شباب محمد)) إلى أن اتخذ مؤتمر عام عقد في حلب عام ١٩٤٤ قراراً بتأليف لجنة مركزية عليا في دمشق لها امين عام دائم برئاسة مراقب عام هو الشيخ مصطفى السباعي وأصبح اسم الجمعية ((الإخوان المسلمين)) والتي باشرت نشاطا اجتماعيا واسع النطاق فأسست المعهد العربي بدمشق ودار طباعة كما أصدرت صحيفة ((المنار)) وأنشئت شركة نسيج حلب والفت عدة لجان للاهتمام بالشؤون الثقافية والسياسية والاجتماعية العامة . انظر المهندس

٨. جريدة البعث (السورية) في ٢٤حزيران / يونيو ١٩٧٩ .

* جرت محاولة فاشلة لاغتيال حافظ الأسد في ٢٦ حزيران /يونيو ١٩٨٠ في دمشق .

٩. تذكر مصادر الإخوان المسلمين في النصف الأول من عام ١٩٨٠ حدوث مواجهات دامية حصلت في حماه ابتداءاً من ١٠ آذار / مارس ١٩٨٠ إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٠ انظر حماه ، مأساة العصر ، منشورات التحالف الوطني لتحرير سوريا ، ١٩٨٤ ص ١٩-٢١ .

١٠. انخرط الإخوان المسلمون في الجبهة الإسلامية في سورية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ والتي أصدرت بياناً تحت عنوان ((بيان الثورة في سورية ومنهاجها)) موقعاً عليها من قادتها ((سعيد حوى وعلى البيانوني وعدنان سعد الدين)) وهم من قادة الإخوان المسلمين في سورية . انظر .

Tomas Mayer " The Islam : sectartian opposition in Syria 1961-1982", Vol. 24 .No.4 , December 1983-pp.589-609.

١١. إيال زيسر : باسم الاب بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم ، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٥ ص ٩ .

12. Onn Winekler ; Demographic Developments and population in Ba'thish Syria , Brighton : Sussex academic press , 1999 . p.52.

١٣. إيال زيسر : المصدر السابق ، ص ٣٣ .

١٤. المصدر نفسه .

١٥. للمزيد من التفاصيل عن تأثير العولمة على المجتمع السوري انظر ايال زيسر، المصدر نفسه ، ص ٤٧ أو ما بعدها .

١٦. المصدر نفسه .

١٧. المصدر نفسه .

١٨. رقم المرسومين الجمهوريين (٩ و١٠) وللتفاصيل انظر جريدة تشرين (السورية) في ١١حزيران / يونيو ٢٠٠٠ كما صدرت مراسيم أخرى لتعديل إحدى

١٩. في شرح أسباب اختيار بشار الأسد ((إن الرفيق الدكتور يجسد بشخصية وأعماله الربط بين الأجيال الجيل الذي قاد التحول والتغيير العظيم في تاريخ سورية والذي جمع الخيرة خلال سنوات النضال الذي خاضه والجيل الشاب الذي ترعرع تحت جناحي الحركي التصحيحية والذي يعمل اليوم بكل قوته لتطوير ودفع التحديث في الدولة . انظر صحيفة تشرين (السورية) ١٣تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

٢٠. جريدة تشرين (السورية) ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ .

٢١. راديو دمشق ١٧ تموز/ يوليو

٢٢. ٢٠٠٠ .

٢٣. تأثر سلوم، نسائم الديمقراطية تهب على أحزاب الجبهة في سورية الإصلاح الاقتصادي والسياسي أولا قبل قانون الأحزاب ، شبكة المعلومات (الانترنت) الموقع العهد ، دوليات وإقليميات في ٢٠٠٦/١/٢٦ .

٢٤. إيال زيسر : المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

٢٥.جريدة الحياة في ٨ أب/أغسطس ٢٠٠١ آذار / مارس ٢٠٠٢ .

* يعد مصطفى حمدون احد قيادي حزب البعث إلا انه اختلف مع أصدقائه ففر من سورية واتجه إلى العراق حيث بقي ٣٥ عاماً منفياً وفي عام ١٩٩٨ سمح له بالعودة إلى سورية . انظر ايال زيسر ، المصدر السابق ، ص ١٢٩.

٢٦. جريدة الرأي العام في ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠١ ، جريدة الوطن ٦ آذار / مارس ٢٠٠١ .

٢٧. جريدة الشراع (السورية) في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠١ .

٢٨. من المفيد الإشارة إلى أن جاسم علوان كان يقف وراء التمرد الذي وقع ضد نظام البعث في تموز/ يوليو ١٩٦٣ حيث انتحر بعد فشله . انظر ايال زيسر المصدر السابق ص ٢٣ .

٢٩. المصدر نفسه .

٣٠. جريدة الوطن ٩ نيسان /ابريل ٢٠٠١ .

٣١. برأت الصحف السورية الحزب القومي من مسؤولية قتل عدنان المالكي عام ١٩٥٥ ، وهو نائب رئيس الأركان السوري وقد أدى مقتل المالكي إلى تصفية الحزب على يد القوى السياسية الفاعلة في سورية في ذلك الوقت . للاطلاع على تفاصيل أخرى انظر جريدة الحياة في ١١اذار/مارس ١٩٩٩.

٣٢. جريدة السفير في ٨ آب / أغسطس ٢٠٠١ ، راديو مونت كارلو في ١٢ أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ .

٣٣. دمج مرشح الحزب في قائمة الجبهة الوطنية التقدمية وعلى رأسهم جوزيف سويد ، واللذان تمكنا من الفوز في انتخابات مجلس الشعب هما (باسيل دحدوح وجوزيف سويد) وبهذا يعتبر الحزب امتداد لطريق أنطوان سعادة ، انظر جريدة الشرق الأوسط في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢ ، جريدة النهار في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ .

٣٤. جريدة الحياة في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠١ .

٣٥. المصدر نفسه .

* وهو علوي من اللاذقية وكان في السابق عضواً في حزب الوحدويين الاشتراكيين وانتخب من قبله ممثلاً عنه في مجلس الشعب عام ١٩٦٨ إلا انه تركه أواخر الثمانينات . انظر جريدة الشرق الأوسط ٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢.

٣٦. جريدة النهار ١٧شباط/فبراير٢٠٠٣ .

٣٧. منذر الموصلي عضو مجلس الشعب الذي يمثل منطقة دمشق ، انتخب عام ١٩٩٨ كعضو مستقل في مجلس الشعب والذي وقف معترضاً على إدخال تعديل على الدستور السوري في موضوع خفض العمر الأدنى لرئيس الدولة حيث وقف معترضاً على التعديل . وقد قال ((إن الحكومة السورية لم تبذل ما يكفي من الجهد لتقديم أي تفسير لأعضاء مجلس الشعب في الوقت الذي وضعت أمامهم اقتراح التعديل . انظر مجلة المجلة ٨ نيسان/ابريل٢٠٠١ .

٣٨. إيال زيسر : المصدر السابق ، ص ١٥١ .

٣٩. من نافلة القول أن سفير الاتحاد الأوربي في سورية مارك فيوريني ، الذي طلب إليه في تموز/يوليو ٢٠٠٠ إرسال نسخة مكتوبة في المحاضرة التي سيلقيها في

دراسات إقليمية

سفير الاتحاد الأوربي في سورية)) انظر جريدة الحياة اللبنانية ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

٤٠. جريدة الزمان أيار/مايو ٢٠٠١.

٤١. المصدر نفسه .

- من أهم المناطق والمدن التي يسكنها أكراد سورية المالكية ، قبور البيض، القامشلي، عامودا، الدباسية، ديرك ، عين العرب ، كرداغ ، انظر: احمد وصفي زكريا ، عشائر الشام ج٢، مطبعة دار اليقظة دمشق ١٩٣٧، ص ص ٢١٢-٢٢٠.

** تشير بعض المصادر الرسمية السورية الى أن نسبة الأكراد في سورية لا يقل عن ٨،٥% ولا يزيد ١١،٥% من الشعب السوري في كل التقديرات. انظر : د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سورية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، د.ت.

٤٢. جريدة الزمان ٦ نيسان /ابريل ٢٠٠٢.

٤٣. جريدة الحياة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ .

٤٤. جريدة الحياة ٧ كانون الثاني /يناير ٢٠٠١ .

٤٥. جريدة المستقبل في ٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١ .

٤٦. الحياة اللبنانية في ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١ كذلك انظر الزمان في ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١ .

٤٧. الرأي العام ٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ .

٤٨. جريدة الرأي العام ، المصدر السابق ، كذلك الزمان في ١١ حزيران/ يونيو٢٠٠١، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠١.

٤٩. السفير (اللبنانية) ٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١ .

٥٠. إيال زيسر : المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

٥١. للمزيد من التفاصيل حول المنافسة والتناقضات (انظر) جريدة أخبار الشرق في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ وكذلك وكالة رويترز ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ .
٥٢. وكالة الأنباء الفرنسية في ٢٩ آب / أغسطس ٢٠٠١.
٥٣. جريدة الحياة في ٦ كانون الثاني /يناير ٢٠٠١ .
٥٤. جريدة السفير في ٢٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠.
٥٥. جريدة الحياة في ٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠ .
٥٦. جريدة السفير في ١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١ .
٥٧. السفير في ١٢ و٢٣ و٢٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١ وجريدة الحياة١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١.
٥٨. جريدة الحياة في ١٦ نيسان / ابريل ٢٠٠١ .
٥٩. وقع على هذه المتطلبات كل من التجمع الديمقراطي في سورية، لجان إحياء المجتمع المدني، منتدى الاتاسي للحوار الديمقراطي، جمعية حقوق الإنسان في سورية، لجان الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان في سورية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان . فرع سورية ، حزب العمل الشيوعي في سورية، التحالف الديمقراطي الكردي في سورية ، الجبهة الديمقراطية الكردية في سورية، حزب يكيتي الكردي في سورية ، حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية ، لجنة الدفاع عن حقوق المجردين من الجنسية في ٢٠٠٥/١/١٧ وتم إعلانها في ٢٠٠٥/٥/٣١ انظر بيان تأسيس لجنة التنسيق الوطني للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ، مركز الشرق العربي ، شبكة المعلومات (الانترنت) موقع حقوق الإنسان .
٦٠. جريدة الحياة في ٤ أيار /مايو ٢٠٠١ .
٦١. شاهر احمد نصر ، المصدر السابق .
٦٢. مثال على ذلك شعار ورمز الجماعة الذي يتصدر غلاف مشروعها والذي هو عبارة عن سيفين متقاطعين يطوقان (القران) وشعار((واعدوا لهم ما استطعتم)) والتي قد تشكل عقبة أمام حصوله على ترخيص الجماعة. انظر : شاهر احمد نصر ، المصدر نفسه .
٦٣. مجلة المجلة ، في ٦ أيار / مايو ٢٠٠١ .

٦٤. ميشال كيلو ، المصلحة مع النظام اعتدال الإخوان في سورية ، شبكة المعلومات، الموقع مركز الشرق العربي ، واحة اللقاء .

٦٥. جريدة الحياة في ٦ نيسان / ابريل ٢٠٠١ ، وكذلك جريدة النهار في ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠٠١ .

٦٦. لم نعد تنظيماً أصبحنا حالة ، شبكة المعلومات (الانترنت)،الموقع مركز الشرق العربي، واحة اللقاء .

٦٧. بدر خان علي : ((إعلان دمشق)) شكل دافعاً قوياً ودعماً وطنياً واسعاً للقضية الكردية في سورية ، شبكة المعلومات (الانترنت) الموقع مركز الشرق العربي ، مشاركات في ٢٠٠٦/٢/٤.

٦٨. بمجرد أن بدأت الأخبار تنتشر عن الحركات المسلحة في كردستان العراق أصدرت الحكومة السورية مرسوماً رقم ٩٣ في ١٩٦١/٨/٢٣، والذي تقرر بموجبه إجراء إحصاء رسمي لأكراد سورية في منطقة الجزيرة، بحجة أن أعداد من أللاجئين الأكراد دخلت منطقة الجزيرة بصورة غير مشروعة ، الأمر الذي بدا يهدد الطبيعية العربية للمنطقة، وأعلن أن حوالي ١٢٠٠,٠٠٠ ألف نسمة من الأكراد التي تسكن في منطقة الجزيرة ليست من اصل سوري وبالتالي فقد نزعت الجنسية السورية عنهم . انظر: د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا ، وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد ن كلية العلوم السياسية ، مركز دراسات العالم الثالث، د.ت ، ص ١٨ .

٦٩. تبنت الحكومة السورية خطة الحزام الأخضر والحزام العربي كما تسميه المصادر الكردية والذي تضمن إنشاء حزام بطول ٣٥٠٠ كم وعرض ١٠-١٥ كم في منطقة شمال سورية تهجر منه اغلب العناصر الكردية ويسكن محلهم عوائل عربية انظر : د.سعد ناجي جواد ، المصدر نفسه .

٧٠. بدر خان علي : المصدر السابق .

* وهو السيد جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق حالياً . (الباحثة) .

٧١. انظر : د.سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ص ٢٣ .

٧٢. بدر خان علي : المصدر السابق .

٧٣. انظر : ايال زيسر ، المصدر السابق ، ص ٨٥للسنة (٣) العدد (٦) كانون

٧٤. فيليب ليفرت وفريد غادري ، الديمقراطية في سورية خيارات السياسية للولايات المتحدة ، معهد واشنطن السياسية الشرق الأدنى متابعة سياسية رقم ٨١٠ مركز الشرق العربي الدراسات الحضارية والستراتيجية في ٢٠٠٦/١/١٩ .

٧٥. المصدر نفسه .

Abstract

((Trends of Political Opposition In Contemporary Syria))

By : Dr. Nawal A.Sultan

The research deals with the national opposition of Syria and its role in the politics of Syria from the middle of 1970's till now a days . it highlights on the style of Syria in developing and mentioning the aspects of Syrian thoughts in achieving democracy in two periods. The first is during the reign of Hafiz Asad which found itself obliged in making political changes to be on the head of the power. The second, after Bashar Asad was on the head of the country. Thus, the notional Syrian

opposition had witnessed a marked activity and both its trends and thoughts have been clarified especially after September 11th events and the calls for democratic and political reforms as well as the rise of what is calle . ((The Big Middle East)).